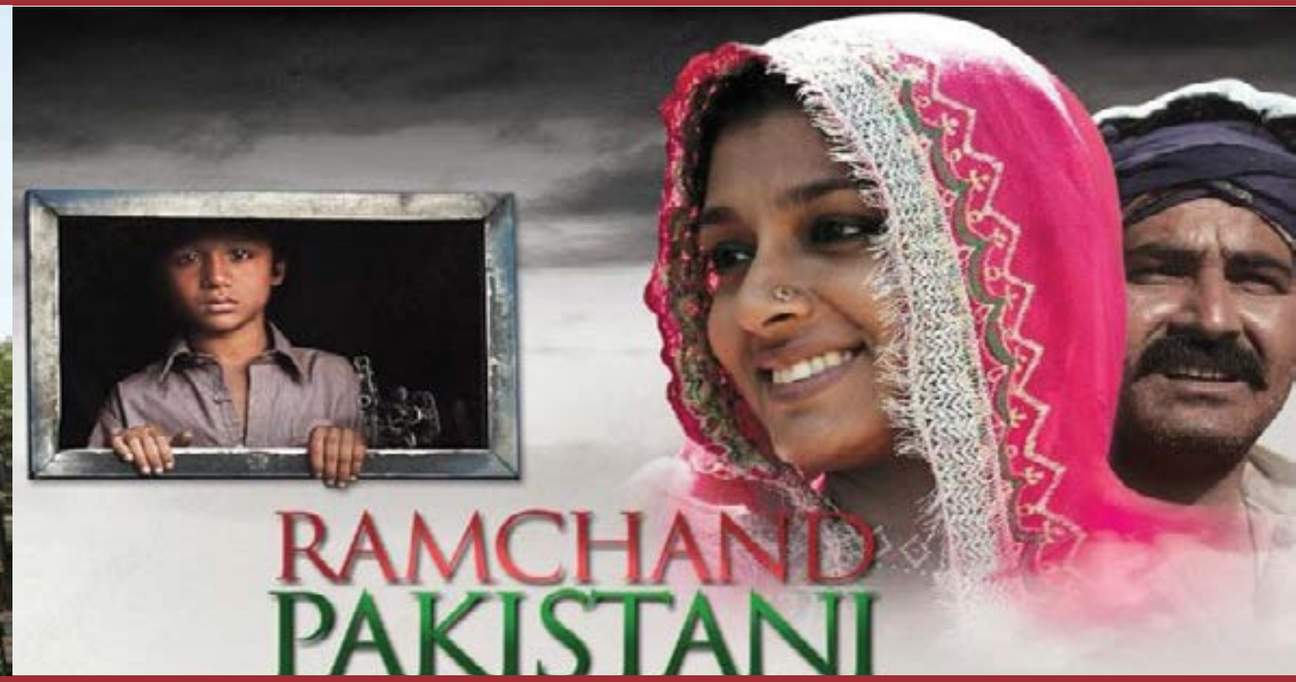

السينما الباكستانية

■ فيلم (واار) للمخرج الباكستاني (بلال لاشاري) استغرق تصويره ثلاث سنوات بميزانية قدرها أكثر من مليوني دولار، وقد حقق نجاحا ساحقا في الأسبوع الأول لعرضه في شهر أكتوبر (تشرين أول) الماضي، إذ بلغت إيراداته ٩٠٠ ألف دولار وهو مؤشر خطير على نقلة نوعية وتقنية في مجال صناعة السينما الباكستانية التي لا تتجاوز فيها ميزانية انتاج فيلم متوسط ٢٥ ألف دولار.■

يناقش الفيلم قضية تاريخية مستمرة الصراع بين الدولتين الجارتين الهند والباكستان، حيث تقوم مجموعة من الرجال الهنود النافذين بالاتفاق مع عناصر إسلامية باكستانية متشددة لتنفيذ هجوم مسلح على الأراضي الباكستانية، وهو المخطط الذي يبوء بالفشل، وقد أثار هذا الفيلم جدلا واسعا واعتبره بعض القائمين على صناعة السينما في بوليود فيلما دعائيا يهدف إلى النيل من صورة الهند ودورها في تأجيج الصراع بين الدولتين، ومن المنتظر أن يتم عرض هذا الفيلم تجاريا في دبي وكندا والولايات المتحدة.

■ خلفية تاريخية وثقافية عن الباكستان

في مجتمعاتنا النامية اقتصاديا وثقافيا يتعاظم دور الدولة في التوجيه والتعليم للنهوض بشعوبها ويعتبر الفن السابع من المؤسسات الثقافية الفارقة في إحداث تغيير إيجابي في سلوكيات وتوجهات المواطنين من ناحية وفي إيجاد صورة ذهنية عظيمة لتلك الدول لدى أبنائها عن أوطانهم ونقل هذه الصورة للخارج، ولكن كيف يكون الحال حينما تتخلى هذه الدول وتلك الحكومات عن مسؤولياتها وتترك دورها لمن يملك المال والنفوذ؟ دولة الباكستان التي خلقها الاستعمار البريطاني عام ١٩٤٧ هي خير نموذج لهذه الفرضية.

ومن ضمن اختصاصات الحكومة ممثلة في وزارة الثقافة الإشراف على صناعة السينما متناولة القضايا الاجتماعية والسياسية للمجتمع الباكستاني بصورة متعمقة واستمر ذلك حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي حينما سحبت وزارة الثقافة الباكستانية دعمها وتمويلها بل وتمادت في

عودة الروح

فرض قيود تقنية وأدبية صارمة على صناعة السينما في الثمانينيات، ويمكن أن نرصد هذا التراجع الكبير بانخفاض عدد دور العرض السينمائي من ١٤٠٠ دار عرض في الثمانينيات ليصل إلى ٢٥٠ دارًا فقط مع أوائل التسعينيات. وفي عام ٢٠٠٩ توقفت السينما تماما عندما قامت حركة طالبان بالهجوم المنظم على دور العرض . أما ٢٠١٠ فيعتبره النقاد الباكستانيون أنه الأسوأ إذ تم انتاج سبعة أفلام فقط وكان الفشل الذريع مصير ستة منهم.

■ أزمة السينما الباكستانية وعلاقتها بمثيلتها الهندية

كانت السينما الهندية قد غزت الأسواق الباكستانية في الثمانينيات من القرن الماضي بفضل شرائط الفيديو كاسيت والتي كانت شائعة وقتئذ، تزامن هذا الغزو مع تراجع الإنتاج السينمائي الباكستاني بسبب نقص التمويل بعد تراجع مؤسسة السينما عن دعم هذا القطاع الحيوي ، ومن ناحية أخرى عدم توافر فنيين مؤهلين يمكنهم منافسة نظرائهم في بوليوود. إلا أن الحكومة الباكستانية قد اتخذت قرارا بحظر عرض الأفلام الهندية عام ١٩٦٥ عندما اندلعت الحرب بين الدولتين على خلفية الصراع حول اقليم كشمير الحدودي. وتم تخفيف هذا الحظر عام ٢٠٠٦ عندما شهدت العلاقات بين البلدين تحسنا تدريجيا، وكان أول فيلم هندي يتم عرضه في الباكستان بعد رفع الحظر هو (تاج محل) المأخوذ عن قصة حقيقية للامبراطور المغولي شاه جيهان. وبعد تفجيرات مدينة بومباي الهندية ٢٠٠٨ واتهام جماعات باكستانية مسلحة بالوقوف وراء هذا الاعتداء تسبب ذلك في تدهور العلاقات مجددا بين الجارتين.

■ الأفلام الباكستانية تغزو دور العرض الهندية

طرح المخرج الباكستاني (شعيب منصور) في فيلمه (بول) سبتمبر ٢٠١١ الذي لاقى حفاوة بالغة في دور العرض الهندية، الازدواجية والعنصرية التي تمارسها المجتمعات النامية بصور مختلفة وسبل شتى تجاه المرأة والقمع الذي تتعرض له النساء في المجتمعات الفقيرة وعرف المدخل للوصول إلى الجماهير الهندية التي ظلت عقودا طويلة لا تلقي بالا للسينما في لاهور معقل صناعة السينما في باكستان.

المصدر: آسيا ان